عام

مجتمع المعرفة

"راهنية التربية والتعليم"

عامر عبد زيد الوائلي

باحث عراقي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة © 2015

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved © 2015

Mominoun Without Borders

الملخص:

لاشك أننا أمام مسرح مفتوح لعالم مختلف، أهم ثوابته هو التجدد والمفاجآت والدهشة، وقانونه الحاسم هو تسارع معدلات الأداء والإبداع والحركة.

اننا في الحقيقة امام تحول كبير بل انه يكاد يكون بمثابة انقلاب وجودي يمكن ان نكثفه بالقول انه عصر جديد يشكل تحولاً عما كانت عليه المعرفة العلمية والتقنية فكل مرحلة هي رهينة الممكنات التي يتيحها التحول العلمي كما يقول "بيتر دايك" فالرهان الجديد يمكن تكثيفه بالعصر الرقمي لان الثورة العلمية الرقمية والتقنية هي التي جعلت تشكل العولمة امرا ممكنا بتحولاتها الجذرية وتجلياتها المختلفة انه واقع افتراضي بامتياز تتيحه الثورة الرقمية.

في ظل هذا التحول نجد من الضرورة ان اعادة النظر في الرؤية التربوية والشعارات المرفوعة التي رفعت في الكثير من المؤتمرات والندوات التي كانت تتأرجح بين البقاء على التوجه الدوغماتي وبين الانفتاح على الآخر تلقيا وحوارا وتثاقفا.

والسبب الدافع الى طرح هذا ان العالم اليوم هو عالم للجميع، ونحن لا مفر لنا من الانفتاح على الثقافة المعاصرة والتفاعل معها، مع المحافظة على الاستقلالية الفكرية، ليس بمعنى الانعزال عن العالم، بل شق طريق مستقل يقوم على الوعي الذاتي المستقل القادر على تجديد إشكالياته الفكرية وانتقاء ما يناسبنا من أساليب ومناهج.

اذاً هناك حاجة الى الانفتاح لكن بالتناسب مع حاجاتنا الفكرية والحضارية التي تقوم على جملة من الثوابت الحضارية والروحية والفكرية مما يعني اعادة صهر الافاق بين الماضي حيث التراث او الاخر الحداثة الغربية كل هذا الابد من اخذه بنظر الاعتبار اذ هذا يبين ان هناك ضرورة الى قراءة تربوية تقوم على صهر الافاق بين الماضي والحاضر بالانفتاح على قيم الحداثة والتنوير.

1. اهمية التربية والتعليم في تطوير الانسان فرداً او مجتمعاً وامةً.
2. الخروج برؤية عقلانية قابلة للتطبيق على الواقع العربي والعراقي منفتحة على الاخر
3. الوقوف على الاسباب ومسببات العوائق التي تواجهها عملية التربية والتعليم، هذا امر حيوي لابد من تقييم الواقع التربوي.

أهمية البحث:

يندرج الموضوع ضمن الاهتمام الموصول بقضايا النهضة الفكرية للأمة على المستوى الوطني والإقليمي، وكان من اهتمامات عصر النهضة، إذ نظر إليه الشيخ محمد عبده على أنه من المقدمات الضرورية في أحداث النهضة[1]. وعليه، كان مختلفاً مع أستاذه الافغاني الذي كان يحرّض على الثورة ويجد الإمام الفكر مقدمة ضرورية، وهي التي سوف تغلب على توجه الفكر السياسي العربي والذي بدوره سيتخذ من التربية مجرد تدجين للأفراد بما يتوافق مع الفكر السياسي الحاكم[2] دون أن يكون له فكرة استراتيجية في التحول العلمي الذي يمكن أن يحقق التحول الذي يستجيب إلى رهانات مجتمع المعرفة وحاجاته إلى العقول التقنية والحرة وليس المشّبعة بالإيديولوجيا.

وبناء عليه، تحوّل التعليم من غايته التنويرية التي كان ينشدها الفكر النهضوي عند محمد عبده وتلاميذه من رواد الإصلاح في مصر والعلم العربي.[3]

ومن هنا، تأتي الحاجة إلى إعادة النظر في الرؤية التربوية والشعارات المرفوعة التي رفعت في الكثير من المؤتمرات والندوات التي كانت تتأرجح بين البقاء على التوجه الدوغماتي وبين الانفتاح على الآخر تلقيا وحوارا وتثاقفا؛ فالعالم اليوم هو عالم للجميع، ونحن لا مفر لنا من الانفتاح على الثقافة المعاصرة والتفاعل معها، مع المحافظة على الاستقلالية الفكرية، ليس بمعنى الانعزال عن العالم، بل شق طريق مستقل يقوم على الوعي الذاتي المستقل القادر على تجديد إشكالياته الفكرية وانتقاء ما يناسبنا من أساليب ومناهج.

إذن، هناك حاجة إلى الانفتاح؛ لكن بالتناسب مع حاجاتنا الفكرية والحضارية التي تقوم على جملة من الثوابت الحضارية والروحية والفكرية، وهو ما يعني إعادة صهر الآفاق بين الماضي حيث التراث أو الآخر الحداثة الغربية. كل هذا لا بد من أخذه بنظر الاعتبار، إذ هذا يبين أن هناك ضرورة إلى قراءة تربوية تقوم على صهر الآفاق بين الماضي والحاضر بالانفتاح على قيم الحداثة والتنوير. وهذا يضعنا أمام حاجات تربوية يمكن إجمالها في الآتي:

---

[1] ارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين: الأول تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلفة الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفها إلى ينابيعها الأولى .. أما الأمر الثاني فهو إصلاح اللغة العربية. انظر: البهي، د. محمد، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، القاهرة، د.ت، ص 100

[2] ليفين، ز. ك / الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان، سوريا، مصر، ترجمة عن الروسية / بشير السباعي، بيروت، 1978، ص 138

[3] ينظر: العدوي، إبراهيم أحمد / رشيد رضا الإمام المجاهد، القاهرة، د.ت، ص 106

- أهمية التربية والتعليم في تطوير الإنسان فرداً أو مجتمعاً وأمةً، على مستوى الفرد، إذ إن التقدم التاريخي قائم على النتائج العلمية والعلم في نظره يتوقف تقدمه على العقل البشري، أي على العبقريات الفردية. ولهذا، لا يمكن التنبؤ بالتطور التاريخي للمجتمع كتحصيل حاصل لعدم إمكانية التنبؤ بالتقدم العلمي[4]، لكن هذا الأمر الذي يأخذ البعد الفردي المتأمل في المسيرة العملية والعلمية لا يعني بالضرورة غياب إستراتيجية في تحقيق خطط تحدث تغير كميّ وكيفيّ في مسيرة المجتمع عبر تحديث التربية على مستوى الرؤية وعلى مستوى المناهج.

- الخروج برؤية عقلانية قابلة للتطبيق على الواقع العربي والعراقي منفتحة على الآخر، سواء أ كان التراث أم الآخر الغرب حواراً وتثاقفاً؛ وهو ما يحقق انصهار في الآفاق، بمعنى لا بد من مقاربة نقدية تقوم على تبيئة المفاهيم بما يجعلها تستجيب إلى الحقل التداولي، فـ "العولمة وإن كانت تعمل على توحيد العالم حضاريا بفعل التقنيات الجديدة، فلا يعني أنها ستوحد العالم ثقافيا أو أنها ستقضي على الخصوصيات الثقافية"[5]؛ ما يجعل منها قابلة للتعايش وإحداث إضافة نوعية تحدث تراكماً ايجابياً، يكون بديلاً لما هو قائم من رؤية هي وريثة الفترة العثمانية والخطاب الكونيالي والدولة المستبدة أو التقليدية التي لا تمتلك رؤية معاصرة تنتمي إلى الثقافة متأصلة رغم انفتاحها، فقد جاءت التحولات العربية اليوم من أجل التأسيس إلى قطيعة كبيرة بين الربيع العربي والفترة السابقة بكل نواقصها.

- الوقوف على الأسباب ومسببات العوائق التي تواجهها عملية التربية والتعليم، هذا أمر حيوي لا بد من تقييم الواقع التربوي العراقي وكشف العوائق التي واجهت عملية التربية والتعليم في العراق من خلال الوقوف عند الجوانب السياسية القائمة على تجفيف الحريات واعتماد الخطاب التربوي كوسيلة من أجل دعم الخطاب الشمولي القائم والذي كان يعامل الناس بوصفهم جماهير تتلقى الخطاب الشمولي دون مراعاة الاختلافات الثقافية والمناطقية التي تقوم على التعددية الثقافية والسياسية؛ إلا أن التعليم كان يغيّب الحريات ويحوّل التربية من خطاب يمنح التعليم والمهارات والثقافة إلى مجرد إيديولوجيا مدجنة للعقول مغيبة للخطاب الإبداعي الفردي.

[4] بدوي، د. عبد الرحمن، **موسوعة الفلسفة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1984، ص 369، 3س70

[5] علي حرب، **حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2000، ص 37

أهمية الموضوع:

لاشك في أننا أمام مسرح مفتوح لعالم مختلف، أهم ثوابته التجدد والمفاجآت والدهشة، وقانونه الحاسم تسارع معدلات الأداء والإبداع والحركة. ولا يمكن اعتمادك لاعباً في مضماره إلا إذا تجلت قدرتك على الاستجابة والإضافة وسرعة التفاعل والمبادرة. إنه عالم لا يعبأ بالقاعدين من المتفرجين والمتلقين غير المشاركين، عالم ليس لديه وقت للمماحكات والاستجداء والشفقة. إنه عالم مشغول بظواهره وإبداعه، واقتصاد المعرفة هو واحد من أهم هذه الإبداعات.

– تشير الدراسات إلى أن 80٪ من ثروات الدول الأكثر غنىً في العالم هي ثروات تتعلق بمهارات الإنسان ومدى علمه وكفاءته وثقافته، وهي رهن بفاعلية النظام التعليمي الذي يؤهله. وهذا يعني تمرين الأول يقوم على المهارات البشرية الواجب الاهتمام بها، والجانب الآخر مؤسساتي يقوم على شعبتين: الأولى هي الاستراتيجية التربوية التي واجب أن تكون مستجيبة للعصر وتحدياته، والشعبة الثانية هي التعليم والمستلزمات التربوية والتقنية والكادر البشري الذي يجب أن يكون قادراً على تطبيق الرؤية التربوية ويحمل مهارات تقنية وإبستمولوجية، بالإضافة إلى المناهج العلمية العصرية.

– التحديات التي تثير المنافسة في ظل التحول القيمي والسياسي والثقافي الذي أتاحته العولمة؛ لأن هذه الأخيرة، بمعناها الظاهر، هي "التبادل المعمم على المستوى الكوني، وبالإمكان عكس هذا التعريف للقول إن العولمة هي تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق الكرة الأرضية"6. فهذا يقتضي الاستجابة إلى حاجة السوق، فإن أي اقتصاد تسود فيه ثقافة الفساد ويعاني تخلف مؤسساته التعليمية لا ينتج إلا الفقر والتخلف. ومهما كانت ثرواته الطبيعية كبيرة ومتراكمة، فإن منظومة التعليم والبحث العلمي هي المصدر الأساس لتوليد المعرفة التي أصبحت في الاقتصادات الجديدة هي كل ما نشتريه ونبيعه ونستعمله. ولقد أصبحت عناصر رأس المال الفكري أو القوة العلمية الناعمة من مهارات وقدرات وخبرات وثقافة أفراد وأفكار وقواعد بيانات وتدريب وأبحاث ودراسات وبراءات اختراع وتقنيات، هي الأصول المعرفية أو قوة العقل التنظيمية[7]، وهي عوامل الإنتاج الأكثر أهمية لاقتصاد المعرفة وهي المحرك للتقدم والتنمية.

---

[6] علي حرب، **حديث النهايات**، ص 39

[7] انظر: كاظم، نجاح، **التعليم والبحث العلمي حاجات العراق الجديد**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2005

– وحتى تزدهر هذه القوة الناعمة فهي تحتاج إلى استراتيجيات جديدة ونظم إدارة علمية حديثة، وحتى مفردات لغوية جديدة، لإعادة هيكلة النظام التعليمي العربي وتحديث مؤسسات البحث العلمي وإعمال نظريات الإدارة العلمية ومدارسها الحديثة.

– لا بد من أن ندرك، اليوم، أن عملية التعلم قد أصبحت عملا مؤسسيا منتجا ومبهرا ودؤوبا؛ وهو نادراً ما يستقر على حال ثابت أو وتيرة معروفة ولو للحظة، فاللحظة زمن ومهما كان قصيراً أو محدوداً، فهو يساوي الكثير لدى من يعرفون أن الزمن دالة للتغير ودلالة للتقدم وعلامة على التطور. لذا، فالعالم لا يفتأ يغيّر قواعد اللعبة كل حين؛ فإما أن تكون قادراً على اللحاق بالركب أو تكون من القاعدين والمهمشين.

منطلقات البحث:

– التأسيس لرؤية نقدية تأخذ بنظر الاعتبار تأسيسَ منهجٍ نقدي للتربية كرؤية وإلى المعرفة كمنهج وحاجات ترتبط بسوق العمل بعيدا عن التراكم الكمي الذي يضعف فيه الكيف، هذا يعني تأمل في ضوء التحولات الجديدة بعد تحولات الربيع العربي وما تتيحه من إمكانية خلق قطيعة مع الحقبة السابقة من أجل حقبة أكثر إمكانية في مجال الحريات والتحول الفاعل.. كل هذا يفترض إعادة النظر بالتربية والتأمل في إمكانات إتاحة رؤية مستقبلية جديدة.

– فالنقد هنا بوصفه العلة يحدد السير والحركة في اتجاه علمي أو توجه داخل مؤسسة علمية تربوية كافتراضات وتصورات تتعلق بالرؤية والمنهج.

– ثم إن من منطلقاتنا النقدية يجب أن نراعي الحدود الفاصلة بين الممارسة النقدية والوعي النقدي من جهة، وتوكيد سلطة البديهيات بوصفها المسيطرة من جهة ثانية، وأن نضع البديهيات محل التساؤل وإعادة النظر بها من جهة ثالثة.

– هذه الرؤية تعيد النظر عبر ممارسة النقد من أجل إعادة الصياغة وتحديد العوائق من خلال المقاربة بين الذات والآخر من خلال التركيز على أوجه التباين والاختلاف أو أوجه التشابه. وعبر هذا، نستطيع أن نحدد موقعنا من المحيط المعرفي من أجل الدخول إلى الفكر المتقدم وللعمل في إطار علوم اقتصاد المعرفة، ومواكبة ذلك العالم المتجدد. ومن أجل التأسيس العلمي لإدارة مؤسساتنا العلمية، وتوظيف إمكانات كوادرنا وقدراتنا في إطار رؤية استراتيجية لا مبادرات احتفالية تتسم بطابع الشكلية والموسمية وانعدام الكفاءة

والارتجال، هناك جملة من المحاذير في هذا المجال في ضوء الخطط التي تعدُّ عالميا من أجل إعادة بناء المنطقة وملامح الرؤية والدوافع الكامنة خلفها.

I – مجتمع المعرفة، في ضوء الأطروحة التداولية.. مقاربة في التربية والتعليم

إننا، في الحقيقة، أمام تحول كبير؛ بل إنه يكاد يكون بمثابة انقلاب وجودي يمكن أن نكثفه بالقول إنه عصر جديد يشكل تحولاً عما كانت عليه المعرفة العلمية والتقنية. إن كل مرحلة هي رهينة الممكنات التي يتيحها التحول العلمي، كما يقول بيتر دايك، فالرهان الجديد يمكن تكثيفه بالعصر الرقمي لأن الثورة العلمية الرقمية والتقنية هي التي جعلت تشكل العولمة أمرا ممكنا بتحولاتها الجذرية وتجلياتها المختلفة. إنه واقع افتراضي بامتياز تتيحه الثورة الرقمية. ومن المصطلحات التي جاءت بها، مصطلح هندسة المكان الافتراضي فهو مصطلح حديث التداول الفكري، ويقصد به كل ما له صلة بهندسة الفضاء التخيلي، بشقه المادي والمتمثل في إبداع سبل جديدة في هندسة التكنولوجيات الافتراضية وبشقه الاعتباري كما يذكر ذلك عابد الجابر في تعريفه لشبكة الأنترنيت، إذ يقول: "هذا العالم الجديد، عالم الأنترنيت، يضم جميع أنشطة عالمنا الواقعي المعتاد، أو في إمكانه أن يضمها جميعها ويضم أشياء جديدة أخرى، فقط مع هذا الفارق وهو أن جميع أشيائه وأنشطته تسمى بأسماء يسبقها أحد المقطعين، سيبر cyber، وتلي télé. الأول يدل على التحكم، والثاني معناه عن بعد. أما هوية الأشياء التي يحتويها والأنشطة التي تتم فيه فتتحدد بالوصف اعتباري: virtuel. ونحن نترجم هذه الكلمة بـ"اعتباري"، وليس بـ "افتراضي" أو "وهمي" حسب المعنى الأصلي للكلمة؛ لأن الأمر هنا يتعلق، ليس بمجرد وجود تصوري مفترض من صنع الخيال أو الوهم، بل بوجود واقعي مشاهد عبر الصورة والكلمة وجميع الرموز، ولكنه مع ذلك "اعتباري" (من العبور والاعتبار معا)، بمعنى أن الاتصال فيه يتم عن بعد وعبر رموز". فهذا المصطلح جزء من الفضاء الرقمي الذي بات يتحكم بسير العالم بقدر ما أصبح نظام الأنظمة في العمل والإنتاج؛ فالوجه الآخر للتحول هو التغير في إيقاع الزمن الذي أصبح بفعل ثورة المعلومات ومنظومة الاتصال زمنا فعليا يجري فيه البث من مكان إلى آخر بسرعة الضوء وبصورة فورية وطارئة.

بهذا المعنى، يتحوّل المكان من موطن مسيج إلى فضاء سبراني مفتوح لتدفق المعلومات بصورة متواصلة ومتنامية، إذ يعد هذا الفضاء التخيلي بمثابة اللامكان؛ فهو بذلك طيف معلوماتي حواسيبي، غير أن هذا اللامكان ينتفي من محيطنا، كان ذلك بصيغته الواقعية أو الافتراضية، فالصيغ التشابكية (شبكة الإنترنيت) تغيب عن الأنظار في حدها المادي، فلن نجد أنفسنا أمام هذه المعادلة في ما نسعى إلى تحسسه بل فيما ندركه كمكان. فهذه الممكنات هي وليدة أفق جديد علمي وفلسفي. ولعل التصور الذي يقدم انطلاقا من الفهم في ما بعد

الحداثة عند جيل دولوز: "إن كل شيء صورة وكل شيء متحرك والعالم أو الكون عبارة عن بخار أو ضباب يتشكل في صورة متحركة"[8].

فإن هذا التحول بكل ما به فإنه من المؤكد سوف يحدث مغايرة كبيرة وتغيرا في المكان يتجلى تغييرا في الهوية بالذات؛ ذلك أن التبادل الرقمي العابر للقارات والخارق لحدود الدول والمجتمعات يربك علاقة المرء بهويته، بقدر ما يخلق المجال لنشوء روابط أو مجموعات سبرانية أو افتراضية إلى جانب العلاقات القائمة على الروابط من اللغة والعرق أو الدين والأرض؛ الأمر الذي يؤدي إلى نشوء هويات متعددة الانتماء هي الوجه الآخر للشركات متعددة الجنسية أو للأعمال القائمة على تعدد المهام والأدوار[9]. لكن هكذا عالم بحاجة إلى رؤية أكثر انفتاحا وتواصلا وتعاونا بين البشر الذين باتوا أكثر قربا وتداخلا الأماكن بلا تلاشي في ظل أفقها الافتراضي المتخيل كل هذا مدعاة إلى التعاون. ولعل هذا ما أدركه عالم الاجتماع موران عبر تأكيده أن هذه المحطة الواعدة للعولمة لا يمكن لنا بلوغها ما لم نؤصلها في وعينا؛ ذلك بالاستناد إلى الفكرة التالية: إننا جميعا، ورغم اختلاف ثقافاتنا ولغاتنا وأديانا وأوطاننا وتاريخنا، نشكل مواطني هذا العالم، سواء كنا أوربيين ام آسيويين، هو الشرط الضروري لتغيير آلية ونظام الحضارة الغربية الصناعية القائم إلى حد الآن. وبهذا الشرط، يمكن أن نتجاوز الحروب الإثنية أو العرقية وأشكال الهيمنة المختلفة[10] وهو يقترح ضرورة إقامة بعض المؤسسات العالمية بشأن البيئة والطاقة والتنمية الإنسانية، أي إنه يجب تجاوز الطرح الفردي والوطني إلى الطرح العالمي[11]. طبعا، هذا تحول يشمل حياتنا ويتنوع بتنوع آفاقه ومجالات تأثيره المتنوعة لهذا من الضرورة اليوم أن يتم المساهمة في إرساء أفق واسع للتواصل والتداول الذي يطرح إمكانية مساهمة كافة قطاعات المجتمع وألّا يكون ذلك حكرا على الدولة أو القطاعات الحكومية وحدها؛ فمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته مدعوة للإسهام في التمهيد وتيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي. فانفتاح آفاق الحريات ضرورة ملحة. وهنا تكمن الإصلاحات الإدارية والديمقراطية لأن المجتمع الرقمي يحتاج إلى وضع سياسات تتسم بالشفافية وتشجع على المنافسة في بعض المجالات المهمة؛ مثل التعليم والتدريب والحكومة الإلكترونية وإقامة مشروعات ثقافية تهدف إلى إنتاج وابتكار أفكار جديدة. ومن الموكد أن هذا مرتبط بتحدي الحريات التي هي أمسّ ما نكون بحاجه إليها لإرساء قواعد مرنة له، إذ إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال تشجيع وتحفيز جهود الترجمة من وإلى وجود ثقافة معرفية متميزة في

[8] بدر الدين مصطفى، **فلسفة ما بعد الحداثة**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2011، ص 226

[9] نحن هنا نوظف افكار علي حرب، سواء أشرنا الى هذا أو لم نشر، انظر: علي حرب العالم ومأزق منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2002، ص 105

[10] الزواوي بغوره، **ما بعد الحداثة والتنوير**، دار الطليعة ط 1، بيروت، 2009، ص 68

[11] المصدر نفسه، ص 69

المجتمع تساندها وتشجعها وتبرز وتحترم قدرات التفكير والإبداع والسؤال والتأمل والبحث. في أغلب المقاربات التي جاءت بها أفكار ما بعد الحداثة فهي تؤكد على التعددية الثقافية والسياسية وحرية التعبير وتطوير المناهج وجعلها أكثر رحابة في تقبل الآخر. وقد جاء التحول التقني حتى يجعل الكثير من الحاجات تغذو ضرورية بل ملحة تقوم على توطين العلم في جميع النشاطات المجتمعية ووضع أهداف طموحة لسياسته وبما يسهم في قيام ذلك وتقوية ودعم التماسك والتجانس في المجتمع، حيث يؤهل أفراد المجتمع للقيام بالمهام الصعبة التي سوف تُسْتخْدم فيها المعرفة. ومن ثم، لا بد من رفع الكفاءة حتى تجعل من الممكن استخدام الأمثل لأجهزة الحاسب الآلي وشبكة الإنترنيت وإتاحته للأفراد والمؤسسات والأجهزة الحكومية بتكاليف معقولة واستغلالها في مجالات اقتصاديات المعرفة والتجارة الإلكترونية العالمية والحكومة الإلكترونية. طبعا، هذا يساهم مساهمة جادة في تطوير الإمكانات الوطنية مما يجعل أمانات المرور بالمراحل نفسها التي مرّت بها الحداثة أمرا غير مهم؛ بل إن الممكنات الجديدة ممكن تمارس حرق المراحل وتقليص الفجوة الحضارية في مجال التواصل ومجتمع المعرفة، إذ يأتي العليم المجال الأرحب في تحقيق التحديث والمعاصرة من خلال استثمار التحولات الرقمية استثمارا ايجابيا؛ وهو ما يساهم في تشجيع المشاركة الإيجابية للشباب وتسليحهم بالمعارف والمهارات وتوفير التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة والفعالة في مجتمع المعرفة المنشودة.

لكن أيضا لا بد أن نقف من أجل التميز بين مجتمعي عالمنا الافتراضي الأول مجتمع المعلومات والآخر مجتمع المعرفة، إذ هناك مجالات اختلاف بيّنة مثلما هناك مجالات تداخل هي الأخرى بيّنة. ومن هنا، يدخل الاستثمار أو السلب، إذ تعميم التبادل على المستوى الكوني يضفي المزيد من التعقيد على نظام العالم، بقدر ما يجعل المصائر مترابطة والقضايا متشابكة، الأمر الذي يقلل من سيطرة الدول والحكومات على المشكلات، مما يجعل ما يستخدمونه من المفاهيم والمعايير والأساليب في مقاربة الواقع وحل مشكلاته خادعة أو قاصرة أو فاشلة[12].

وهذا ما يحدث في عالمنا الذي تحول إلى مجتمع استهلاكي يعتمد على أجهزة مجتمع التواصل، دون أن يكون له استثمار حقيقي؛ بل إن هناك حالة من البذخ في إنتاج واستهلاك التقانة، مع تخلف الجانب المعرفي؛ وهو ما ساهم في بزوغ الأفكار المتطرفة، وهي ذاتها الذريعة التي جاءت مشاريع الإصلاح الغربية من أجل استثمارها في تعميق التدخل السلبي.

[12] علي حرب، العالم ومأزقه، ص 112

فهذا جعلنا نقف عند مجالات الاختلاف أو مجالات التواصل بين مجتمع التواصل ومجتمع المعرفة في ضوء بحثنا عن مجالات تطوير المعرفة والتربية في عالمنا العربي والعراقي خصوصا.

الفصل والوصل بين مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات

الفصل بين الاثنين: يبدو أن هناك من يميز بين مكونات هذا الفضاء الرقمي، أي بين مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات. وقد ظهرت في رؤية علي حرب وكأنها فضاء رقم واحد إلا أن هناك من الأفكار ما يؤكد هذا الترابط بين مجتمع المعلومات Information Society، ومجتمع المعرفة Knowledge Society، وفي بعض الأحايين يعتبرونهما وجهين لعملة واحدة، ولكن الواقع خلاف ذلك، بل إن هنالك بوناً شاسعاً بينهما؛ فمن أجل أن يتحرر مفهوم مجتمع المعرفة دعونا نلقي نظرة سريعة على مصطلح مجتمع المعلومات.

أولا- مجتمع المعلومات: مبني على التعاملات الإلكترونية، وأن هذه التعاملات "تعد من أحد أهم الأدوات التي تشارك في بناء مجتمع المعلومات، فيمكن وصفها بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم كافة أنشطة الأعمال، التي تمس جميع شرائح المجتمع". إذاً، يركز هذا المجتمع أكثر على ترابط شبكات الاتصالات، والوصل بينها Connectivity، ويتيح للمعلومات سرعة التداول بسهولة تامة. بعبارة أخرى، فإن المعلومات تشبه سلعة أو بضاعة، أي مقتنيات، وأن التعاملات الإلكترونية تقنيات تقوم على إدارة هذه المقتنيات، بذلك يتكون لدينا المجتمع التقني "مجتمع المعلومات"، وهذا المجتمع يعتمد أساسا على عملية التقارب، إذ يعرف التقارب في جوهره بأنه "التقاء تكنولوجيات مختلفة معا، أو انصهار تكنولوجيتين أو أكثر لتكون شيئا جديدا يحمل صفات كل منها على حده؛ إلا أنه يكون متفردا تماما في صفاته.... وطبيعة التقارب التكنولوجي أساسا تعتمد على المعلومات العناد والبرامجيات التي تعد العنصر من مركبات تكنولوجيا المعلومات، بمثابة الروح في الجسد، فبدون برمجيات معينة لا يمكن الاستفادة من العناد التكنولوجي.[13] ويعتمد مجتمع المعلومات فيما يعتمد عليه اعتمادا أساسيا على نشر المعلومات واستثمارها بالإضافة إلى توليدها طبعا.[14] ولا يتجاوز ذلك الترابط والاتصال إلى التركيز على محتوى شبكات الاتصال؛ لأن المحتوى هو ما يقوم عليه مجتمع المعرفة. لكن أيضا لا ينبغي لبروز مجتمع عالمي للمعلومات، باعتباره ثمرة لثورة التكنولوجيات الجديدة، (أن ينسينا أنه لا يصلح إلا وسيلة لتحقيق مجتمع حقيقي للمعرفة؛ فازدهار الشبكات لا يمكن له وحده أن يقيم قواعد المعرفة. لأنه إذا كانت المعلومات فعلا وسيلة للمعرفة، فليست هي المعرفة. على

[13] عالم يصاغ من جديد، من الكمبيوتر والاتصال والإلكترونيات، دار الصياد انترناشيونال، بيروت، المجلد 18، ع 12، 2002

[14] انظر: نحو مجتمع معرفة الإصدار الأول، مجتمع المعرفة ودوره في التنمية، جامعة عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات والبحث العلمي، جده، 1425هـ. يطرح تصور استراتيجي للممكنات المعرفية في ظل مجتمع المعلومات.

الرغم من ظهور هذا المصطلح منذ ثلاثين عاما، إلا أن التطورات التي حدثت في تلك الفترة كان لها تأثير كبير على مجتمع المعرفة).[15]

هذا هو ما طوّرته "اليونسكو" مع استقبال قرن جديد وألفية جديدة، مفهوم مجتمع المعرفة مقابل مفهوم مجتمع المعلومات. ومن حيث التاريخ، فقد ظهر مجتمع المعرفة خلال الثمانينيات في القرن الماضي، ويوسم بأنه منظومة وحركة ديناميكية في الفكر والإبداع والعمل، من أجل تحقيق التنمية، يتفق ذلك مع توجيهات البنك الدولي في تقريره عن التنمية الدولية عام 1998، والذي كان عنوانه "المعرفة من أجل التنمية".

ثانيا ـ مجتمع المعرفة: في ظل هذه الأجواء، يظهر تصور جديد عن المجتمع المعرفي. أما كما يقال بوصفه مفهوما له إطار التداول "مجتمع المعرفة" من المصطلحات الجديدة، التي ظهرت في غضون التحولات العلمية والفكرية والتكنولوجية والسياسية، التي بدأ يشهدها الراهن الإنساني انطلاقا من العشر الأخيرة من القرن المنصرم، كمصطلحات العولمة والسوق الحرة والنظام العالمي الجديد والثورة الرقمية وحوار أو صدام الثقافات وغيرها. وعلى مستوى المفهوم، يتخذ هذا المصطلح اتجاهين: أولهما عادي، يطلق على جماعة من الناس تجمع بينهم اهتمامات فكرية أو أدبية أو علمية أو سياسية موحدة، فيتكتلون في مجتمعات معرفية مصغرة، يجمعون فيها ما توصلوا إليه من معارف ومعلومات وإنجازات وغير ذلك. أما ثانيهما، فهو أوسع وأعمق، حيث يشكل محورا أساسيا لدى العديد من الأطروحات السياسية والدراسات المستقبلية المتخصصة.

فإذا ما أردنا بناء مجتمع المعرفة "مجتمع التعلم Learning society" ينبغي اعتبار أربعة مبادئ رئيسة في عملية البناء وهي تقوم على المساواة في أحقية الحصول على التعليم وتيسيره. وحرية التعبير، وتوفر المحتوى ووجود قطاع قومي ووطني للمعلومات، والمحافظة على التعدد الثقافي واللغوي، وتنميتهما، بحسب ما ذكر أرى أن مفهوم مجتمع المعرفة بات واضحاً.

وحتى لا أطيل أختم لأبين أن المعرفة في مجتمع المعرفة تعد قيمة مضافة للفرد والمجتمع، وأن هذه القيمة هي المسؤولة عن تحسين نوعية الحياة، والعيش في تقدم مستمر. مستثمرين المنجزات المعرفية والتقنية في ظل أفق حر تعددي ثقافيا وسياسيا يمهد إلى تحقيق فضاء رحب يجعل المحاورة والمناقشة أو المداولة العقلية والشراكة الفعالة؛ لأن هذه من أهم مزايا التي تّميزت بها مجتمعات المعرفة.

[15] الموسوعة الحرة.

إن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط، وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات.

ويتسم مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة بكون المعرفة لديه من أهم المنتجات أو المواد الخام. والأمر الذي جد حديثا هو أنه، بفضل التكنولوجيات الحديثة، لم يعد ضروريا التقيد بالوجود في المكان نفسه الجغرافي، إذ تسمح التكنولوجيا المتاحة حاليا المزيد والمزيد من الإمكانات لتقاسم المعرفة وحفظها واستعادتها؛ فقد أصبحت المعرفة من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا أساسا بالقدرة على استخدامها[16].

ومن هنا، يمكن أن تأتي أهمية مجتمع المعرفة وارتباطه، فلقد أصبح مصطلح ثورة المعلومات ومجتمع المعرفة ومجتمع الحاسوب ومجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الحداثة، ومجتمع اقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي وغيرها من المصطلحات، المميز الرئيس لحقبة تاريخية هامة من تاريخ البشرية.[17]

ازدياد أهمية مجتمع المعرفة وارتباطه بالمجتمع ككل يتشكل كل مجتمع حسب مجموعة من المفاهيم المشتركة. وقد أدت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى تكوين مجتمع عالمي يتمتع بمعرفة مشتركة حول كل الموضوعات والإمكانات.

ولقد كانت الموارد المادية والعمليات التحويلية الخاصة بها (أي الموارد الاقتصادية) هي الأساس الذي قام عليه النمو الاقتصادي، فيما كانت هناك أمور مثل الموسيقى والفن وامتزاج الثقافات (أي الموارد الثقافية) هي العوامل التي دفعت إلى النمو في المجتمع بأسره. ومع وصول المجتمع إلى مرحلة النضج، أصبحت هذه المعرفة متاحة في الوثائق والقوانين المكتوبة والقوانين غير المكتوبة وآراء الناس ومعتقداتهم والكلمات التي يستخدمونها في كل لغة وما إلى ذلك، وكما هو الحال من حيث غياب التوزيع العادل للموارد المادية والاقتصادية مما أحدث نوعا من عدم المساواة بداخل المجتمع، فقد أدى عدم توزيع المعرفة بشكل متساو إلى إعاقة التنمية. وتدرك مجتمعات المعرفة أهمية وجود المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم من أجل تنمية المجتمع.

---

[16] **الموسوعة الحرة**.

[17] عبدالله تركماني، **مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي (1)**، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن-العدد: 2552 - 2009 / 2 / 9 - 01:58

فإنّ مجتمع المعرفة هو نتيجة للتحولات العلمية التي قادت المجتمع إلى أن يتحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلومات.

لهذا، امتاز هذا المجتمع بـ: كونه ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة؛ وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها؛ مجتمع يعتمد الحرية والمجانية لأن المعرفة فيه تغدو بطبيعتها حرة ومجانية، ويجب أن تبقى كذلك، من أجل صالح المجتمع ومن أجل تحقيق المزيد من التطور لهذه المعرفة وبلورتها. وهنا مكمن قوة المجتمع وضعفه التي ترتبط بلفظة واحدة هي تحرير المعرفة بوضع المعرفة في قلب المعادلات على اختلاف أنواعها.

التراكم المعرفي هو إحدى سمات مجتمع المعرفة، إذ يعيش العالم انفجارا معرفيا غير مسبوق، حيث يندر أن يمر يوم دون أن تحمل لنا المجلات المتخصصة أنباء عن اكتشافات واختراعات جديدة؛ ففي مجال الإلكترونيات، على سبيل المثال، تتوالى المكتشفات، حيث أصبح التراكم المعرفي يتزايد بمتوالية هندسية ويتضاعف كل 18 شهرا. وتشير المعطيات إلى أنّ البشرية قد راكمت، في العقدين الأخيرين، من المعارف مقدار ما راكمته طوال آلاف السنين السابقة التي شكّلت التاريخ الحضاري للإنسانية.[18]

أما دور التعليم في مجتمع المعرفة في مضمار بحثنا عن الرهان التعليمي، فلقد اهتمت مجتمعات المعرفة اهتماماً كبيراً بالتعلم. ولا تقتصر أهميته في كونه أحد فروع المعرفة فحسب، ولكن لارتباطه الوثيق بالنشاط الإنساني، فالتعليم يُعنى أصلاً بالدرجة الأولى بدراسة التغيرات التي تطرأ على السلوك والخبرة. ومن هذا المنطلق، نجد أن موضوع التعلم يبدو على درجة عالية من الأهمية والحساسية، فإن دراسة عمليات التعلم تمكننا من وضع المبادئ والمفاهيم والمناهج المرتبطة بالسلوك والتي في ضوئها يمكن تفسير هذا السلوك والتنبوء به وتوجيهه وضبطه بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع... فإنَّ التطور العلمي في مجال تكنولوجيا الاتصال وشبكات الأنترنيت قد ساعد على تسهيل الحصول على المطلوب وحصره قدر الإمكان من خلال إيجاد آليات تتمثل في عمل مواقع متخصصة على الشبكة، بالإضافة إلى تسهيل البحث في الموقع الواحد والسماح باستعراض المعلومات والاستفادة منها استفادة سريعة توفر الوقت والجهد. وقد أفضت الثورة المعرفية إلى مجتمع المعرفة الذي أصبح يعتمد – أساسا – على المعارف كثروة أساسية، أي على خبرة الموارد البشرية وكفائتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية الإنسانية الشاملة.

[18] عبدالله تركماني، **مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي (1)**، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن-العدد: 2552 - 2009 / 9 / 2 - 01:58

وهكذا، يتبين أنّ المعادلة الاقتصادية الجديدة "لا تعتمد أساسا على وفرة الموارد الطبيعية، ولا على وفرة الموارد المالية؛ بل على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على العلم والابتكار. وانطلاقاً مما سبق، يُمكن القول إن "أي مُجتمع يتطلع إلى التميز المعرفي يجب أن يهتم أساسا بمؤسسات التعليم العالي؛ لأن هذه المؤسسات تقوم بتنفيذ نشاطات تتضمن توليد المعرفة ونشرها. كما تُسهم أيضاً في نشاطات توظيف المعرفة، من خلال إمداد هذه النشاطات التي تُؤديها المؤسسات الأخرى بالأفكار الجديدة والكوادر المؤهلة، وتحفيز أعمالها وقدراتها، عبر اتفاقيات تسعى إلى تفعيل دور المعرفة في المجتمع".[19]

وقد أصبح يُنظر إلى مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذي تغلبْ عليه الصفات المعرفية؛ لأن المعرفة هي المصدر الرئيس المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع، والسياسة العامة، وهي تشمل المعرفة بالعلوم، والإنسانيات، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، والتنمية البشرية، والإبداع، والتربية، واللغات، والأدب، والفنون، والثقافة التقليدية والمستترة، إلا أن تلك المعرفة تختلف عن المصادر المادية الأخرى ليس في أنها غير قابلة للنضوب وحسب، بل إنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين. ففي تقرير لـ"اليونسكو"، يشير، في المدخل، بالقول يجب على مجتمع المعرفة أن يتمكن من دمج كل فرد من أعضائه والنهوض بأشكال جديدة من التضامن، سواء حيال الأجيال الحاضرة أم الأجيال المقبلة[20]، ثم إن مجتمع المعرفة يعمل على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها، وتحويلها، ونشرها، واستخدامها من أجل التنمية البشرية. ومن ثَمَّ، يساهم في كونه يعد مجتمع المعرفة بالطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد في رخائها. وهذا يجعل منه مجتمعا ديناميا دائب التطور والتغير نحو الأفضل، ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد.[21]

لكن من كل هذه السمات تأتي المعرفة بالدور المركزي والفاعل الأساس للقوة السياسية لمجتمع المعرفة؛ فمع الانقلابات الناجمة عن الثورة الصناعية الثالثة – ثورة التكنولوجيا الجديدة – برزت ديناميكية جديدة، إذ أصبح تكوين الأفراد والجماعات، والإنجازات العلمية والتقنية وأساليب التعبير الثقافية، لا تتوقف عن التطور

[19] عفاف عبد الله أحمد إسماعيل، التعلم الإلكتروني في مجتمع المعرفة من منظور إسلاميّ، مقدم للمؤتمر الدولي الثالث (دور التعلم الإلكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة)، الذي عقد بالبحرين في الفترة من 6 إلى 8 أبريل 2010م.

[20] من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، التقرير العالمي لليونسكو، 2005، فرنسا، ص20 من المدخل.

[21] Brtz , j.; Lor, p; Coetzee, I . & Bester, A . (2006) Africa as a knowledge society: a reality check . The International Information Library Review: 38, pp 25-40.

منذ منتصف القرن العشرين؛ وهو ما جعل (للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة؛ وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيس للإنتاج والإبداع).[22]

إن مجتمع المعرفة متواصل ومترابط ترابطا جيدا ومتينا عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر. ويعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات (Economics of Information)، إذ لدى مجتمع المعرفة البنية التحتية المادية المتينة التي يقوم عليها أساسه الاقتصادي المتين، والتي توفر الدعم المادي لتقل المعلومات والعلوم وتوصيلها[23].

وعلى مستوى الوصل بين الاثنين، يشهد العالم مرحلة إعادة اعتبار للثقافة من زاوية استراتيجيات المستقبل، خاصة أنّ التطورات الجارية تبشّر بمستقبل جديد على مستوى الإنجاز المادي والتقدم التكنولوجي، ومراكز البث الإلكتروني، وبرامج التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي.[24] إن المعرفة، وفق تلك المعطيات الرقمية، لا تنشأ من فراغ؛ بل هي وليدة عوامل اجتماعية ثقافية تاريخية تؤثّر في بناء المجتمع معرفياً، وقدرته على إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة في جميع نشاطاته للارتقاء بمستوى الإنسان وإيصاله إلى مرحلة العطاء الكفء، وفهم معادلات الحياة واستعمالها لبناء مجتمع أفضل؛ فإن المعرفة هي السبيل الوحيد لبلوغ هذه الغاية، وهي في حد ذاتها الأداة المحركة للعنصر البشري لتحقيق حريته ورفع قيمته، وتحوله من التخلف إلى التقدم.

يتضح من عدة دراسات أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى المعرفة والقدرة الإنتاجية في المجتمع، وقد يكون هذا جلياً بمقارنة المجتمعات التي اكتسبت فيضاً من المعرفة في مجالات عدة، ونمو هذه المجتمعات وازدهارها؛ فكلما زادت المعرفة بالثقافة وإنتاجها، ازداد الإنتاج الاقتصادي وازدهر وارتفعت معدلاته التنموية.

من هنا، يمكن أن نصل إلى توصيف أبعاد هذا المجتمع الرقمي الجامع بين المعلومات والمعرفة معا في الأبعاد الآتية:

[22] الحسيني، سليمان بن سالم (1430هـ) "الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة" ، ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، عمان 4-5 ربيع الأول.

[23] Slaus, I,(2007) Building a knowledge – based society: the case of South East Europe. Futures: 39, pp 986-996.

[24] عبدالله تركماني، **مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي (1)**، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن-العدد: 2552 - 2009 / 2 / 9 - 01:58

البعد الاقتصادي: المعلومات في مجتمع المعرفة لها بعد اقتصادي يؤثر في السلع أو الخدمات المتاحة وتوفر قيمة مضافة لها في مختلف مجالات المجتمع الاقتصادية ونشاطاته المختلفة؛ وهو ما يساهم في خلق فرص العمل وزيادتها وتمكين المجتمع من المنافسة. ومن الشائع في مجتمع المعرفة أن تقوم المؤسسات بالحصول على معلومات كثيرة ومتنوعة قد تستغلها لصالحها الخاص وتحقيق مكاسب وأرباح خيالية من بيعها إلى مؤسسات أخرى قد تقوم بتحويلها إلى سلع تحقق لها هي أيضا مزيدا من المكاسب والأرباح. ولا بد من العمل على تحويل المعرفة إلى برمجيات يمكن تسويقها. وهذا أمر يحتاج إلى مهارات وقدرات واستثمارات ضخمة؛ حتى يمكن الصمود أمام المؤسسات متعددة الجنسيات التي تسيطر على سوق المعرفة.

البعد التكنولـوجي: يتأثر مجتمع المعرفة بتوفير البنية اللازمة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع وبانتشار تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، بالإضافة إلى الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب الظروف الموضوعية للمجتمع. وتبشر الثورة الإلكترونية المعاصرة بإمكانية الانفتاح على مجالات عديدة ومتنوعة تيسر قيام مجتمع المعرفة في كثير من مجالات العلم والتكنولوجيا، كما قد ساهم في توفير نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب ويتلاءم مع الظروف والأوضاع.

البعد الاجتماعي: يسود مجتمع المعرفة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية التي تهدف إلى زيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات ودورها في الحياة اليومية من حيث الكم والكيف وسرعة التطوير الذي يطرأ على حياة الفرد. ويقوم مجتمع المعرفة على التعاون والشراكات المعرفية بين المؤسسات المختلفة بالمجتمع، داخليا وخارجيا.

البعد الثقافي: يتيح مجتمع المعرفة تقديراً واسعاً للمعلومات والمعارف والاهتمام بالقدرات الابداعية للأفراد وتوفير حرية التفكير والإبداع، وتسود به ثقافة تقّيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح وتتيح العدالة في إنتاج المعلومات وتداولها وتوزيع خدمات وإمكانات العلم والمعرفة بين الطبقات المختلفة الموجودة في المجتمع. ويرى بعض الباحثين أن مفهوم "المنفعة المعلوماتية" هو السمة الأبرز للبعد الثقافي لمجتمع المعرفة الذي يتسم ببنية تحتية معلوماتية قوية تقوم على أساس أجهزة الحاسب الآلي والشبكات العامة المتاحة لكل الناس، وشبكات المعلومات وبنوكها.

البعد السياسي: يتيح مجتمع المعرفة فرصا متنوعة لإشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرارات، كما يتيح حرية تداول المعلومات، ويوفر مناخاً سياسياً قائماً على الديمقراطية والعدالة والمساواة والمشاركة السياسية الفعالة. وتلعب منظمات المجتمع المدني ومؤسساته دوراً كبيراً لا ينكر في الإسهام في التمهيد وتيسير

الطريق نحو المجتمع المعرفي في توفير الإرشاد، وتيسير الحوار بين الأقران، وتبادل الخبرات ودراسات الحالة الخاصة بأفضل الممارسات. ويمكنها أيضاً تقديم المساعدة التقنية في تصميم الاستراتيجية الإلكترونية، وفي بعض الحالات إكمال دور الحكومات.

II– الواقع العربي ورهانات الاصلاح ومجتمع المعرفة:

إذا كان الفكر النقدي يتميّز بقدراته على التساؤل عن المكونات الفكرية، ومنطق التاريخ ومفاصل السلطة، ويستفيد ويتفاعل مع نتائج العلوم التجريبية والإنسانية. وإذا كان التفكير يفترض إنتاج أو استعمال مفاهيم في علاقته مع الواقع من أجل هذا بالذات يحتاج الفكر النقدي إلى الانسجام في استدلاله والبرهنة عليه. من هنا، فإن هذا التحول الكبير الذي ظهر عبر الفضاء الرقمي أحدث أثرا كبيرا في الواقع العربي مثلما أثرت في إحداث تحولات جذرية قد تربك علاقة المرء بمفردات وجوده، بقدر ما تزعزع مرجعيات المعنى وأطر التجربة الانسانية. كل هذه لا بد أن تحدث عدم استقرار في تدفق المعلومات؛ وهو ما يجعل كل شيء راهنا أو مؤقتا بانتظار المفاجئ أو الطارئ من الرسائل والمعطيات المتغيرة باستمرار[25]؛ فموقع عالمنا العربي من سلم التطور الحضاري متدن. ففي دراسة لميثم الجنابي، يقدم توصيفا لعالم التطور والارتقاء وللتاريخ (الطبيعي) العالمي، إذ يمر في مسار الداخلي (أو تطوره) وصراعاته (الخارجية) بمراحل ست أساسية؛ أربع منها "طبيعية" ومرحلتان "ما ورا طبيعية" هما مرحلتا التطور الثقافي الحر والخالص، أو "التاريخ الحقيقي"؛ مع أن التاريخ كله حقيقة.

إن هذه المراحل الست هي: المرحلة العرقية – الثقافية، والمرحلة الثقافية - الدينية، والمرحلة الدينية – السياسية، والمرحلة السياسية – الاقتصادية، والمرحلة الاقتصادية – الحقوقية، والمرحلة الحقوقية – الأخلاقية.

يمر العالم الاسلامي – العربي الآن في المرحلة الثالثة، بينما تمر روسيا والصين والهند في بدايات المرحلة الرابعة. أما الولايات الأمريكية المتحدة، فإنها تمر في وسط المرحلة الرابعة، بينما بلغت أوربا بشكل عام والغربية بشكل خاص أواخر المرحلة الرابعة.[26]

قد يكون هذا جزء من مسيرة اغترابية طويلة نتيجة للتدخل الغربي في المنطقة جاء بنتائج لم تكن إلا تبريرا للهيمنة الاقتصادية والفكرية؛ إلا أن هذه الأوضاع جعلت العالم العربي يعيش حالة حرجه قادته إلى

[25] علي حرب، **العالم ومأزقه**، ص 119

[26] ميثم الجنابي، **فلسفة الزمن والتاريخ في ثورة "الربيع العربي"**، م الكوفة، النجف، السنة الثانية العدد الثاني، ربيع 2013

إحداث تحولات جسام في المنطقة كبيرة ومهمة وعميقة الحضور؛ فقد كان الناس على اختلاف طوائفهم وطبقاتهم، أكثر حكمة في فهم الأحداث وإدراك الأخطاء التي ارتكبتها الأنظمة المستبدة والتقليدية التي لا تمت إلى الدول الحديثة بأية صلة.

لهذا، كانت هذه الجماهير قد أخذت على نفسها تعقل الواقع والعمل على إصلاحه عبر تغيير السلطات الفاسدة والمفسدة؛ وهو ما جعلها تقدم على وعي النخب التقليدية، في حين أن يقف المثقف موقفاً نقدياً يقترح إمكانية للخروج من المأزق بإقامة علاقة نقدية مع الذات والأفكار لإحداث قفزة تنتقل بها من لغة الشعار وعقلية الطوبى ومنطق الاستلاب، إلى لغة الفهم وعقلية الخلق ومنطق الحدث والتكوين، وعلى النحو الذي يتيح لنا المساهمة في تغيير الواقع وصناعة المشهد العالمي.

ضمن هذا الأفق، سوف نقف عند إحدى القراءات النقدية[27]. ومن آثاره الاغترابية أن هذا التاريخ يعاني مشكلة تقوم على أنه لم يكن تاريخا فعليا، بل زمنا ساريا في بنية تقليدية لم تعمل إلا على إعادة إنتاج نفسها. والدليل على هذا هو الخلافات التي تنتشر في عالمنا العربي، لأنهم يشتركون في كونهم يعيشون في القرنين العشرين والحادي والعشرين فقط، أي في زمن لا تاريخ فيه. وإذا كان زمن القرن العشرين قد بلغ ذروته بعدد من الهزائم المشينة على كافة المستويات، فإنه يشير من حيث الجوهر إلى إن العالم العربي ما زال يعيش خارج التاريخ الفعلي، أي خارج مشاركته الفعالة في إنتاج نفسه وتقويمها؛ مع ما يترتب عليه من تصنيع للتاريخ الذاتي والعالمي. ومن الدليل على هذا الأمر هناك سبع قضايا كبرى متعلقة بسبع أفكار كبرى هي: فكرة القومية، وفكرة الدولة، وفكرة النظام السياسي، والفكرة الدنيوية، والمجتمع المدني، وفكرة البدائل الاجتماعية الاقتصادية، وفكرة الحداثة الثقافية الذاتية، وفكرة العلم والتكنولوجيا والتطور الديناميكي.

فقد ظلت جميع هذه القضايا "مؤجلة" أمام الحل التاريخي السليم على مستوى النظرية والتطبيق، أي بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات المعاصرة وتحدياتها الفعلية لهذه الحالة يكمن في طبيعة النظام السياسي المتسلط. قادت هذه الحالة إلى أغلب مكونات إنتاجه عالمنا العربي النظري والعملي إلى حد الآن صوب غلبة اللاهوت الديني وهيمنة الذهنية المتشددة والتدين المفتعل.

ثم إن الواقع العربي والأفكار المتشددة في ظل تلك التحولات تأتي مؤثرات التدخل المباشر في شؤونه الداخلية من خلال الحرب على الإرهاب، حيث ظهرت مجموعة من المبادرات الإصلاحية تضغط من أجل إصلاح الواقع العربي في ظل التحولات المعرفية والإعلامية في حيز الفضاء الرقمي؛ وهي تحاول إحداث

[27] ميثم الجنابي، **فلسفة الزمن والتاريخ في ثورة "الربيع العربي"**.

خرق وأعادت تشكيل الواقع العربي انطلاقا من تلك الذرائع، خالطة بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة. وبالتالي، هي تفرض على العالم العربي جملة من الإصلاحات تعكس خطط ونوايا غربية اتجاه المنطقة، تختلف في تطلعاتها مع تطلعات المنطقة، وبين خطط عربية ما زالت تنطلق من المرحلة السابقة على الربيع العربي، ولم تفلح في خلق سد الحاجة ورفع للتخلف والتردي في مجال التعلمي والاجتماعي والسياسي.

من ناحية ثانية، يعدّ موضوع مجتمع المعرفة مسألة ذات صلة أيضا بالوسائطية؛ فوسيط اليوم يحدد ثقافة الغد، فمجتمع المعرفة الذي يؤسس له وباعتباره مجموعة من الوسائط سيحدد ثقافة مجتمع المستقبل وسياسته؛ على الرغم من أن مجتمع المعرفة هو من أكثر المصطلحات الفكرية إثارة للجدل والاختلاف لما له من تأثير مباشر على إدارة الشأن العام. من هنا، تأتي خطورة "المشاريع الغربية للإصلاح" وهي المتمثلة بالمبادرة الفرنسية الألمانية لإصلاح الشرق الأوسط، ثم مبادرة الدول الثماني ومشروعها لإصلاح الشرق الأوسط الكبير 2004، ثم أيضا "قانون إصلاح الاستخبارات الأمريكية والحيلولة دون وقوع الإرهاب" الذي صادق عليه الكونجرس ووقّعه الرئيس الأمريكي جورج بوش نهاية سنة 2004، فستكون هذه الوكالة الجهاز التنفيذي الخفي لتطبيق كل تلك البرامج الإصلاحية. إن كل هذه المشاريع والتقارير هي لنا بمثابة المرجع في تتبع كيف يجمع الكل على مجتمع المعرفة كشعار وكيف لا يتفق الكل أيضا على المرجعيات والمضامين المكونة له؛ بل إن هذه المشاريع المراد تحققها في المنطقة قد أحدثت خللا كبيرا، فهي "كون الإصلاح الذي تريد الإدارة الأمريكية إقامته في الشرق الأوسط أو قيامه فيه -لا فرق- قد بدأ بالإفساد، ليس فقط إفساد ما كان موجودا من إصلاح قائم أو منتظر، بل أيضا بإرباك وطمس الطريق إلى الإصلاح الحقيقي."[28] من بين تلك العرقلة يظهر أمامنا من يستطيع أن يقبل باسم حرية وسائل الإعلام وتحرير سوقها التي نادى بها مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير أن يتحول المجتمع العربي إلى مجمعات إعلامية استهلاكية واقعة تحت قبضة الشركات الاحتكارية الأمريكية التي تملك لوحدها 40% من مصادر الإعلام العالمي؟ و60 مليونا عربيا يعاني من الأمية وثلثهم يعيش على دولارين في اليوم؟ في ظل تخلف ثقافي وغياب حقيقي للحريات، وغياب رؤية تربوية وثقافية واجتماعية وسياسية ومرد هذا إلى أن أغلب تصوراتنا عن الإصلاح ظهرت في ظل تغييب البعد الثقافي وحضور المؤثرات الميدياتيكية؛ في حين هذا الأمر لا يعدّ مدخلا سليما في التفكير المنهجي في هذا الكم الهائل من مشاريع الإصلاح. ولعل المصداق القريب أن كل هذا السجال الإعلامي وما يتجلى عنه من أفكار فإننا لم نعثر في الأدبيات العربية على خطة أو مشروع للإصلاح يملك مرجعية وتماسكا إستراتيجيا ومعرفيا، ولعل هذه المشاريع في أغلبها تعكس خطاطات خاصة بالجهات التي تقدمها وترغب بتحقيقها في المنطقة:

[28] الجابري، محمد عابد، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص 15

1- تميز تقريرا التنمية البشرية 2002 و2003 أنهما اعتمدا في صياغة مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير لمجموعة الدول الثماني، فهما ليسا دعاية إعلامية في شكل حملة علاقات عامة أمريكية بل وثيقة مركزية لبرنامج سياسي واقتصادي محكم تديره أجهزة متخصصة بالاعتماد على إمكانات ليست بالهينة ذات مرجعية فكرية ستكون له في المستقبل تأثيرات سياسية وثقافية واجتماعية على العالم العربي. وقد نص مشروع الإصلاح في إحدى فقراته: "يمثل تقريرا التنمية البشرية العربية 2002 و2003 نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير". ويضيف مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير: "يمكن للمجموعة الثمانية أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، بناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية".

2- ومن جهة أخرى، اعتمدت الوثيقة الألمانية الفرنسية التي يقف وراءها الاتحاد الأوربي في مشروعها الخاص بإصلاح الشرق الأوسط وبذات القيمة والاهتمام على تقرير التنمية العربية 2003؛ فقد ذكرت أن "وثيقة الإصلاح الألمانية الفرنسية تزكي تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية التي تتضمن تشخيصاً جيداً، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات". أما مشروع إصلاح أجهزة المخابرات الأمريكية فقد اعتمد على ما جاء في تقرير التنمية العربية كمقدمة لمراجعة السياسة الخارجة الأمريكية. وقد جاء في مشروع إصلاح الشرق الأوسط: "إن بلدان المجموعة الثمانية أيدت، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبين الشراكة الأوربية المتوسطية، ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وجهود إعادة الإعمار متعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام المجموعة الثمانية بالإصلاح في المنطقة".

لأن قضية مجتمع المعرفة ليست قضية سلطة أو معارضة أو قضية تشغل بال الدول الثمانية الغنية، فإن فتح هذا الملف يمكن أن يتحول اليوم إلى أحد أهم المداخل في نقد المجتمع والسلطة والمثقف معا.[29] كما أنه بإمكان أن يتحول سؤال مجتمع المعرفة إلى ملف سجالي اجتماعي وإلى نوع من أنواع المحاكمة النقدية والفكرية للمجتمع العربي-سلطة ومعارضة ونخب-في تعامله مع قضايا المعرفة التي يريد البعض أن يختزلها في شعار جهاز كومبيوتر لكل مواطن وكفى المجتمع والمثقف والسلطة شر القتال الفكري. إذا ما كانت الخلفية غير المصرح بها هي طي ملف المعرفة العربية عبر استدراج المصطلح وضغطه، كما تضغط أقراص الليزر نخشى أن ينقلب السحر على الساحر كما انقلب استعمال الإنترنيت وتحول إلى أداة أقرب منها إلى الإرهاب والتطرف من التسامح والتثاقف والتواصل.

[29] انظر: عبد الإله بلقزيز، **نهاية الداعية، الممكن والممتنع في أدوار المثقفين**، المركز الثقافي العربي، المغرب.

إن الاعتراض والرفض غير المعلن عن تحويل أية فرصة للحديث عن مجتمع المعرفة كمدخل لنقد المجتمع والمعرفة معا تهدد مستقبلا بتحويل العرب إلى أمة أكثر تخلفا معرفيا.

إن ملف مجتمع المعرفة يقع في مفترق تاريخي بين فشل المشروع التحديثي لدولة ما بعد الاستقلال ونهايته وميلاد عصر العولمة ومجتمع المعلومات. كما أن ملف مجتمع المعرفة يقع أيضا في مفترق آخر هو بين تأصيل المجتمع المدني والقفز عليه عبر مجتمع المعلومات حتى قبل رشد ونضج المجتمع المدني في صيغته المستقلة عن أجهزة الدولة.

بالتأكيد، ليس هدفنا الدفاع على الهوية المنغلقة بقدر ما هدفنا تحليل الحراك السياسي والاقتصادي الذي يكمن وراء تلك الافكار ويحط من قدرة الخصم ويحوّله إلى مرّوج أو مستهلك للخطاب الغربي ولا يميز الجانب الإيديولوجي من الجانب العلمي؛ لكن الواقع العربي يعاني من خطابين: الأول يقوم على إنكار ما حققه الغربيون من الإنجازات الفكرية، بضرب من التجنيس للأفكار والمفاهيم تمليه المحافظة على التراث الاعتصام بالأصول، أو تقوم على الاستلاء على الأفكار المنتجة في الغرب نسبتها إلى الذات بنوع من الإسقاط الفكري تمليه النرجسية الثقافية العقائدية.[30]

أكيد نحن لنا من هذه الرؤية؛ لكن لا بد من الفصل بين إرادة الهيمنة وإعادة إنتاج الآخر التي يعتمدها الغرب من أجل إعادة إنتاج الأجيال العربية وتحويلها إلى مستهلك غير مشارك في الإنتاج. وهذا يجعل الأمر بأن يهيمن مجتمع المعلومات وليس مجتمع المعرفة، وهذا أيضا يخالف المنطق التعددي الذي جاء به التقرير العالمي لليونسكو 2005؛ فهو يؤكد بأن المعرفة أضحت موضع رهانات اقتصادية وسياسية وثقافية واسعة، إلى حد أننا نستخدمها في وصف المجتمعات التي تبدأ بالكاد في تبين ملامحها. ويؤكد علينا التذكر بأن المعرفة ليست في حد ذاتها إلا طريقا للحكمة، فما من مجتمع إلا ويتوفر على ثراء طاقة معرفية واسعة من المفروض الارتقاء بها.[31] وهنا، يظهر بوضوح خيار المعرفة والتعدد الثقافي وحرية الدول في انتهاج ما يلائم قدراتها ويرسم خياراتها ضمن أفق تداولي ديمقراطي بعيدا عن أي فروض خارجية.

نجد أيضا أن هذا التقرير يحدد مرجعيات وإن كانت غربية إلا أنها أصبحت جزءا من الفكر العالمي بهذا الإعلان بقوله: "فإن مجتمع المعرفة في "عصر المعلومات" يتميز عن المجتمعات القديمة للمعرفة بطابعها التكاملي والتشاوري الموروث عن عصر الأنوار حقوق وتأكيد حقوق الإنسان، فإن هذه الأهمية للحقوق

[30] علي حرب، **حديث النهايات**، ص 65

[31] تقرير اليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، مطبوعات اليونسكو، باريس، 2005

الأساسية خاصة في التأكيد على: حرية الرأي والتعبير" المادة الـ19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وحرية الإعلام، وتعددية وسائل الإعلام أو الحرية الأكاديمية، والحق في التربية، وما يرافقه من مجانية التعليم الأساسي، والحق في "الإسهام بحرية في الحياة الثقافية للجماعة، والتمتع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي وفي المنافع الناجمة عنه" (المادة 27، الفقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

إن هذا الإعلان يمارس التأسيس للحريات الداخلية ويفتح أمام الأفراد مجال الإبداع والتمتع بالحريات، مثلما يتيح للدول التي تمتلك خيارات ديمقراطية أن تكون لها خياراتها التربوية الخاصة ودورها في مجتمع المعرفة.

هنا، يظهر بطلان كل المشاريع الغربية في دعوتها إلى إعادة بناء المنطقة سياسيا واقتصاديا وتربويا بما يمنح الآخر حضورا مكثفا في المنطقة؛ وهي تتمركز بجملة من المشاريع الغربية في إعادة بناء (الشرق الأوسط).

ومن ناحية ثانية، فإن المشاريع المحلية العربية والعراقية بحاجة إلى المعالجة في ضوء ما يبيحه المجتمع المعرفي من حريات في التعبير والتعليم، فإن التجربة العربية وريثة مرحلة طويلة من الخيبات هي عرضة اليوم إلى المراجعة من أجل التأسيس لمرجعيات جديدة على المستوى السياسي بما يتعلق بالتعددية الثقافية والتنوع في المناهج التي يجب أن نخضعها إلى النقد من خلال التحليل وتبيان الجدوى وصلاحها للبيئة الثقافية المحلية، مع الانفتاح على التجارب العالمية المتقدمة من أجل التكامل معها.

وقد جاءت التحولات العربية المتمثلة بـ"الربيع العربي" حتى تخلق مرجعية بديلة في بحثها عن الحرية والعدالة والتنمية الاجتماعية، وتعد حلقة مهمة في مجال التأسيس القيمي وبديلا عن تلك المرجعيات الكثيرة التي تركت أثرها في الواقع العربي؛ فإننا يمكن أن نقارب الجدلية التربوية والتعليمية من خلال تلك التحولات؛ جامعين بين الجانب الإصلاحي ومتغيرات التحول التي جاء بها الربيع العربي من أجل إنجاز خطاطة إصلاحية تجاوز الرهان الإيديولوجي من ناحية والتحاور مع المتغيرات التي تقوم عليها الوقائع العربية ما تم إنجازه يجب توظيفه في إقامة مشروع تربوي وتعليمي، مع إدراكنا التباين بين كل من "بين التربية والتعليم"، إذ شاع خلط كبير عند عامة الناس بين التربية والتعليم، واعتبر التقريب بينهما معطىً بديهياً ومسألة متداولة. وهذا صنيع غير مفهوم وأمر غريب، نظرا للاختلاف التخصصي بينهما وانتماء الطرف الأول إلى دائرة الأخلاق والطرف الثاني إلى دائرة المهنة.

التعليم، في حد ذاته، قد يعني التكوين والتبليغ والتلقين وتصنيع الذكاء واكتساب الخبرة في مجال معين والمهنة، إذ يرتبط بالمعرفة النظرية، وعند ابن خلدون هو "ملكة تختلف عن الفهم والوعي"، وعند بياجيه هو "النشاط الذي يكتسب به المتعلم مجموعة من المعارف والمهارات بشكل تدريجي ووفق مراحل ويأخذ بعين الاعتبار النمو العضوي والعقلي للشخص".

أولا ـ الخيار التربوي نحو رؤية تربوية جديدة

فهي تجربة سلوكية تقوم على التسديد والنصح والإرشاد، وقد تتطلب الآداب والتنوير والإضاءة والتثقيف والإصلاح، وتعني السمو الروحي والارتقاء الأخلاقي والتحلي بالفضيلة وطلب الخير؛ فهي الإصلاح والرعاية والتقويم والتأديب وترتبط بالمسلك العملي وبتهذيب الفعل البشري.

ليس إصلاح المنظومة التربوية وإيجاد حلول ترقيعية للتعليم تخدم النظام السياسي وتبشر بخياراته الإيديولوجية وإنما إعادة بناء المرجعية التربوية برمتها على أسس علمية وموضوعية والحرص على تحييد المؤسسة التربوية عن التجاذبات وأبعادها عن كل توظيف وكل استغلال سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

أما من خلال المراهنة على التعليم، السلم الاجتماعية لا تتحقق إلا إذا وضع كل واحد بين قوسين الحركيات العميقة التي تبرر هذه القيم المشتركة"[32].

من المعلوم أن العناية بالتربية والتعليم يمثل رهانا حقيقيا بالنسبة إلى كل الدول التي تنشد النهوض والتقدم؛ وذلك لما يفضي إليه من حسن التصرف في الموارد البشرية وتهيئة مدنية متبصرة للأجيال المستقبلية من أجل أخذ المشعل وتحميلها مسؤولية تنظيم الشأن العام والارتقاء بالحياة المؤسساتية نحو الأفضل وتوفير أطر وكوادر قادرة على تسيير شؤون المجتمعات. لقد مثل الاعتناء بالتربية والتعليم الجسر الذي يوصل الأنظمة السياسية إلى الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي؛ وذلك بتنوير الجموع وتثقيف الجماهير وتحسين وسائل الاتصال بالناس وقدرتهم على الإقناع والسير بهم نحو احترام القوانين والتشريعات واستبطان جملة القيم الحداثية التي تسعى الدولة إلى غرسها في المجتمع المدني عبر مؤسساتها الثقافية.

تساعد كل من التربية والتعليم الإنسان على تحصيل المعرفة وصناعة الذكاء واكتساب الوعي، وفي الوقت نفسه تدربانه على أن يكون حرا ومسؤولا وعلى امتلاك القيم الأخلاقية وجعل الحياة الاجتماعية التي ينخرط فيها حياة هادفة وذات غائية وقصدية نبيلة.

[32] J. j. Rousseau ،Projet pour l'éducation de M. de Sainte- Marie.

أما اليوم، بعد التحولات في العالم العربي بعد الربيع العربي، هناك ممكنات كثيرة في التأسيس إلى خيارات جديدة تعتمد على رؤية ثرية تعتمد. وتنطلق هذه الرؤية من أن حدث الربيع العربي بوصفه ثورة يعدها الخطوة الأولية الضرورية في المسار السليم للتاريخ العربي الحديث، لأن هذا التاريخ يعاني مشكلة تقوم على أنه لم يكن تاريخا فعليا، بل زمنا ساريا في بنية تقليدية لم تعمل إلا على اعادة إنتاج نفسها. والدليل على هذا هو الخلافات التي تنتشر في عالمنا العربي لأنهم يشتركون في كونهم يعيشون في القرن العشرين والحادي والعشرين فقط، أي في زمن لا تاريخ فيه. وإذا كان زمن القرن العشرين قد بلغ ذروته بعدد من الهزائم المشينة على كافة المستويات، فإنه يشير من حيث الجوهر إلى أن العالم العربي ما زال يعيش خارج التاريخ الفعلي، أي خارج مشاركته الفعالة في إنتاج نفسه وتقويمها؛ مع ما يترتب عليه من تصنيع للتاريخ الذاتي والعالمي، ومن الدليل على هذا الأمر هناك سبع قضايا كبرى متعلقة بسبع أفكار كبرى هي: فكرة القومية، وفكرة الدولة، وفكرة النظام السياسي، والفكرة الدنيوية والمجتمع المدني، وفكرة البدائل الاجتماعية الاقتصادية، وفكرة الحداثة الثقافية الذاتية، وفكرة العلم والتكنولوجيا والتطور الديناميكي؛ فقد ظلت جميع هذه القضايا "مؤجلة" أمام الحل التاريخي السليم على مستوى النظرية والتطبيق، أي بالشكل الذي يستجيب للمتطلبات المعاصرة وتحدياتها الفعلية لهذه الحالة يكمن في طبيعة النظام السياسي المتسلط.

أدت هذه الحالة في أغلب مكونات إنتاجه عالمنا العربي النظري والعملي إلى حد الآن صوب غلبة اللاهوت الديني وهيمنة الذهنية المتشددة والتدين المفتعل.

ولم يكن هذا بدوره غير النتاج "الطبيعي" لامتزاج غبار التخلف والانحلال الموروثين من المرحلة العثمانية بمياه الاحتلال الكونيالي (الأوربي) الآسنة، وبالتالي أغلب الجهود العربية التي جاءت بعد ذلك كانت مجرد تقليد على هامش التاريخ الكونيالي؛ مع ما ترتب عليه من اغتراب وتقليد وجد انعكاسه في ضعف مناعة ونقص معاناة التجربة التاريخية للعقل النقدي العربي.

بالمقابل، جاءت ثورة "الربيع العربي" التي وضع لها فرضيات هي ما يلي:

1- الثورات العربية الأخيرة هي ثورة واحدة وأولى في التاريخ العربي الحديث.

2- إنها بمجموعها ثورة تاريخية كبرى تؤسس لطور جديد في التاريخ القومي الحديث.

3- إنها ثورة الصيرورة الجديدة للفكرة العربية وكينونة الأمة الثقافية.

4- إنها ثورة اجتماعية مستقلة.

إن هذه الفرضية تؤكد أن الثورات الكبرى لا تغير الواقع بين ليلة وضحاها؛ بل إن ذلك ليس مهمتها الجوهرية، إن مهمتها الأولية الكبرى تقوم في إرساء "لحظة التأسيس" بمعنى إرساء أسس الفكرية والمرجعية.

ثانيا- الخيار التعليمي من أجل مجتمع معرفة فعال:

إن النظام السياسي الديمقراطي - الذي يفترض أن عالمنا العربي والعراق اليوم ينشد تربية جيدة من أجل خلق بيئة ثقافية منتجة واقتصاد مزدهر ونسيج مجتمع متماسك. ولذلك كان التعليم هو الإطار الذي تشكل فيه الدولة الإنسان الذي تريده. وقد قال روسو في إيميل: "الحكومة تصنع المواطن والتربية هي أداة صنعه. من هنا، تتأتى أن تحكمه"[33]؛ لكن ألا يجب أن نعود إلى الحياة اليومية للمدرسة والتدريس من أجل وصف أزمة التعليم، كما هي في الواقع دون أحكام مسبقة؛ وحتى يتسنى لنا فهم الأزمة التي يعانيها هذا القطاع؟

طبعا، هذا لا يتحقق لنا إلا من خلال "تشخيص الأزمة". إن الإنسان لا يستطيع أن يصبح إنسانا إلا بواسطة التعليم. وهو لا يكون إلا ما تصنع التربية منه"[34]. هناك تراجع في المردود في البلدان التي عنيت بالتربية والتعليم، وظهرت بوادر أزمة خانقة في مستوى الجودة والنوعية، وتجلت الأزمة أكثر في مجال الانقطاع المبكر عن الدراسة عند الذكور وتفشي ظاهرة التغيب المتعمد والعزوف عن المواظبة والحضور وضعف نسب التمدرس في بعض الجهات الداخلية وقلة التجهيزات وتدني معدلات النجاح وقيمة الكوادر العلمية بالمقارنة مع بقية بلدان العالم وتأخر في ترتيب المؤسسات الجامعية على الصعيد الدولي وتقلص نسب صناعة الذكاء وتزايد هجرة الأدمغة إلى دول المركز وتصحر ثقافي وتقلص مساحة التربية في التعليم. فما أسباب تردي الوضعية التي تحيط بالعملية التربوية؟ ولماذا بات تعليمنا لا يخرج سوى الفاشلين العاطلين عن العمل؟ إن أسباب الأزمة عديدة ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- إفراغ البرامج من المضامين والمبادئ المتوازنة التي تقدر على بناء مواطن متصالح مع ماضيه ومتطلع إلى المستقبل عبر قراءة نقدية لواقعه. وما نلاحظه هو تركيز مختلف البرامج المدرسية على الجانب الشكلي وإسقاط جملة من المقررات دون مراعاة خصوصية البيئة الاجتماعية والنسيج النفسي والثقافي الذي تتنزل فيه.

[33] E. Kant ،Traité de pédagogie ،Traduction de Jules Barni.

[34] أبو نصر الفارابي، **كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق**، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق بيروت، الطبعة الثانية، 1986

– فوضى القرارات التنظيمية وارتجالية التدابير وضعف في المناهج والأسانيد البيداغوجية وغياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط العلمي والإبقاء على الطرق التقليدية التي تكرس الذهنية القروسطية نفسها وتشجع على الإتباع والتلقين.

– تدهور قيمي كبير وأزمة روحية وأخلاقية تظهر في بروز العنف اللفظي والبدني في الوسط التربوي بين جميع مكونات العلمية التربوية وتوتر العلاقة بين المربين والتلاميذ والمشرفين.

– سلعنة التعليم وربطه بسوق الشغل واختزاله في عملية التكوين وتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية والتعويل على الحلول التسكينية من أجل تحقيق أعلى نسب النجاح كماً دون مراعاة الكيف والدرجة.

– الوضعية الاجتماعية الصعبة للمربي وتشوه صورته في المجتمع وتدهور طاقته الشرائية ومحدودية إمكانياته المادية مما يفتح الباب بالنسبة إليه لتقديم تنازلات على حساب آداب المهنة والتضحية برسالة العلم من أجل ضمان لقمة العيش.

– تراجع التعويل على اللغة العربية الفصحى وضعف الناشئة في مستوى تعلم اللغات الأعجمية وميل المربين إلى استعمال اللهجات الدارجة حرصا على التبليغ والإفهام.

– استخفاف بالمواد الإستراتيجية التي تمتلك تأثيرا مباشرا على شخصية التلميذ وتشكل النواة الروحية التي يتغذى منها والتي تحدد رؤيته الإجمالية للعالم. ونذكر منها الإنسانيات، وخاصة بالتفكير الديني والعلوم الاجتماعية والمدنية والفلسفة.

III– استشراف العواق التربوي في العراق:

أ- الرؤية التربوية والخطاب الشمولي:

بعد أن تحدّثنا في ما سبق عن الحلقة المشتركة وهي مجتمع المعرفة والتحولات الكبيره التي يعيشها الواقع العالمي فيما يسمّى بالمجتمع المعرفي وواقعه الرقمي، ثم تحوّلنا إلى الواقع العربي وما يعيشه من معوقات وإحباطات تحولّنا الآن إلى واقع فرعي هو الواقع التعليمي، بعد التغيرات التي حدثت في العراق. ونحن نحاول استشراف المستقبل من خلال التأمل في الواقع التعليمي بالحفر في مشكلة التعليم في العراق، إذ نجد أنها في الوقت الذي هيمنت فيه خطابات إيديولوجية الحزب الواحد وخطه العلماني فإنه كان يجد في التربية

المجال من أجل تلقين خطابه الإيديولوجي وإنشاء شبيبة تعبر عن خطابه الشمولي بامتياز؛ بعدما قام بتصفية أو تحجيم دور خصومه من اليساريين الذين كان لهم حضور في الحقبة السابقة، خصوصا في مجال الثقافة والتعليم، فإن النظام رفع شعارات تقوم على كسب الشباب لضمان المستقبل؛ ففي الوقت الذي غيب المعارضة والهيمنة على المؤسسات الرسمية وأصبحت المؤسسات كلها تعبر عن خطابه الذي كان يتم تلقينه حتى يمثل رؤيته السياسية وبالتالي نظرته إلى الآخرين بوصفهم أطرافا معادية[35]. وقد تم اقتباس الكثير من الوسائل المعتمدة في تربية الشبيبة، كما كانت الأنظمة الشمولية في العالم في المنطقة العربية، في الوقت الذي يفترض فيه مجتمع المعرفة توفر الحرية والاختيار السليم بوصفها من أهم الأسس التربوية في بناء العملية التعليمية في وقت عانى "نظام التربية والتعليم في العراق مشاكل عدة تضاعفت بحدة في العقود الأخيرة، يبدو أهمها تسييس وأدلجة القطاع التربوي والتعليمي ودخول المفردات السياسية إلى كل مرحلة من مراحل التعليم، والمبالغة في حشد الأفكار الإيديولوجية التي كانت واضحة المعالم على مكوناته"[36].

إن التعليم كان قناة الحكومة الأوفر حظاً في نشر إيديولوجيتها وإعداد أنصارها والتي عملت على احتكاره.

وهنا، أجد كلام ألبير كامو مطابقاً للواقع، عندما يقول: "الحكومة بطبيعتها ليس لها ضمير، وأحياناً، يكون لها سياسة". وهذا ما كان قائماً على أرض الواقع، حيث هيمنت الرؤية الإحيائية، وتم تغييب الخطابات الأخرى وغابت التعددية الثقافية والإثنية في الخطاب التربوي.

ب- التعليم والتحولات السياسة وانعكاساتها:

يبدو أن التعليم من حيث المنظومة والآليات كانت خاضعة إلى قوة وضعف النظام السياسي وإمكاناته المالية، على الرغم من أن التعليم كان خاضعاً إلى رؤية تربوية شمولية تغيب بها الحريات والتعدد في الآراء، حيث انعدام الحريات السياسية بشكل يبدو كاملاً خارج خطاب النظام والحزب.

إلا أننا نجد أن تقرير اليونسكو يبّين طبيعة وقوة النظام كمؤسسة تعليمية، إذ إنه يدار مركزيا من قبل وزارة التربية العراقية.

[35] انظر: زهير الجزائري، **المستبد**، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2006. يعطيك تصور عن الفضاء السياسي والاقتصادي الذي عاشه البلد.

[36] نجاح كاظم، **التعليم والبحث العلمي**، ص 15

وحسب التقرير، فإن العراق، في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية عام 1991 م، كان يمتلك نظاما تعليميا يعدّ من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة. ويستند التقرير إلى سمات عامة؛ منها أن نسبة القادرين على القراءة والكتابة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت كانت عالية، حيث كادت الحكومة في ذلك الوقت أن تقضي على الأمية تماما من خلال إنشاء حملات محاربة الأمية. وبحلول عام 1984م، تحققت إنجازات كبيرة، ولكنها لا تقتصر على ارتفاع معدلات الالتحاق الإجمالية أكثر من 100٪ والمساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق الكامل تقريبا، إذ انخفضت نسبة الأمية بين الفئة العمرية 15-45 إلى أقل من 10٪ والتسرب / التكرار معدلات أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [الشرق الأوسط] المنطقة؛ لكن التعليم عانى الكثير بسبب ما تعرض له العراق من حروب وحصار وإنعادمية في الأمن، حيث وصلت نسبة الأمية حاليا إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ التعليم الحديث في العراق.

يبدو أن المؤسسة التربوية كانت تتمتع بالقوة والمتانة إلا أن التقرير أثار التحولات السياسية وقد غابت عنه الحرب العراقية الإيرانية وآثارها الكبيرة على التعليم؛ إلا أنه رصد الأزمة مع حرب الخليج 1990 الأولى والعقوبات الاقتصادية التي تسببت إلى إضعاف المؤسسات التعليمية في العراق، إذ شملت على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: حصة التعليم في الناتج القومي الإجمالي انخفضت إلى النصف تقريبا، ويستريح عند 3.3٪ في عام 2003، وانخفض الدخل الإجمالي، حيث انخفضت الموارد المخصصة للتعليم وانخفضت حصة التعليم لتصل إلى 8٪ فقط من مجموع ميزانية الحكومة، وانخفض الإنفاق الحكومي على تعليم الطالب الواحد من 620 دولارا في "السنوات الذهبية" إلى 47 دولارا وانخفضت رواتب المعلمين من حيث القيمة الحقيقية، من 500-1000 دولار في الفترة 2002-2003، وانخفض عدد الطلاب الإجمالي في التعليم الابتدائي إلى 90٪ زيادة الفجوة بين الجنسين [ذكر 95٪ و80٪ إناث]، بلغت نسبة التسرب 20٪ [31٪ إناث، ذكر 18٪]، بلغ معدل تكرار هذا الرقم هو ضعف ما كان عليه في منطقة الشرق الأوسط، 15٪، و34٪ للمدارس الثانوية.

تظهر، بوضوح، حالة الاندثار التي أصابت المؤسسات التعليمة وتركت ظلها عميقاً في الخراب الذي ضرب في عمق الواقع التعليمي ومن ثم الثقافي؛ لأن انهيار الإمكانات الاقتصادية جعل النظام يركز همّه يقوم على بقاء المؤسسات الأمنية على حساب المؤسسات التعليمية والثقافية.

العراق بعد 2003: على إثر الاحتلال الذي أسقط النظام، ولد وضع جديد في العراقي سياسي واقتصادي؛ سياسيا ولد نظام تعددي سياسي وإثني جعل المجتمع يعيش انقسامات سياسية وإثنية عميقة، ولدّت الصراعات الداخلية والحرب الداخلية، والتحول من ثقافة شمولية إلى ثقافة تعددية إلا أنها ولدت انقسامات

داخلية من ناحية ومقاومة المحتل من ناحية ثانية، أما من الناحية الاقتصادية كانت هناك موارد النفط التي كانت خاضعة إلى البند السابع.

في ظل الخراب الكبير الذي خلّفته سياسة النظام الشمولية والحروب الإقليمية والتي انتهت بالاحتلال والحرب الأهلية كلها كانت تعبر عن أيام عصيبة عاشها العراق ويعيشها وهو منقسم، في ظل هذه التحولات نعود إلى التقرير وما قدمه من وصف، إذ تحاول الحكومة العراقية الحالية تدارك هذه الأزمة، بعد أن خصصت 10٪ للتعليم من ميزانيتها السنوية، إذ تباعاً لفترة ما بعد غزو العراق، سيطرت الاحتلال على عملية تعديل وتحسين نظم التعليم في البلاد. ومن ضمن هذه التعديلات، كانت إلغاء الهوية من ضمن المناهج العراقية، كذلك الزيادة في رواتب المدرسين والمدربين المهمشين في فترة السابق، نظراً لقلة الدعم للتعليم في فترة ما قبل عام 2003، ظهر أن ما يقارب الـ80% من نسبة المدارس العراقية (15000 مدرسة) بحاجة لإصلاح ودعم للمنشآت الصحية بها، كذلك قلة المكتبات والمختبرات العلمية في هذه المدارس؛ وهو ما خفق به التعليم في العراق في هذه الفترة تزايد الرشوة وعدم وجود كهرباء ولا ماء في المدارس.

الدراسة الاستطلاعية التفصيلية لنظام التعليم في العراق، التي أجرتها في عام 2010، تشير إلى أنه على الرغم من التحسينات الكبيرة منذ عام 2003، ونظام التعليم بأكمله يتطلب استثمارات كبيرة للتغلب على ميراث الصراع. ويحدد التقرير سلسلة من التوصيات التي تشمل (ط) الحاجة إلى سياسة تعليم تستند إلى الأدلة (ب) إعادة هيكلة وترشيد وظيفية جديدة حول تفويض أكبر خدمة نموذج التسليم (ج) زيادة في تنمية الموارد البشرية و(د) حسبت تطوير تقديم الخدمات للتركيز الإنفاق العام على حد سواء الأولوية وطويلة الأجل.

الاحتياجات الهيكلية، ورثت مشاكل:

لا يوجد حاليا على إمدادات كافية من المدارس، ومعظم المدارس تعاني ظروفا سيئة.

- الفجوة من 3590 مدرسة في عام 2003 نتيجة تحولات في ضعفين أو ثلاثة أضعاف في المباني المدرسية

- حوالي 70٪ من المدارس تفتقر إلى المياه النظيفة والمراحيض

- حوالي 1000 مدرسة يتم بناؤها من الطين والقش، أو الخيام

- رداءة نوعية المدخلات، وتشمل مختبرات العلوم والمكتبات والمعدات، والمناهج التي عفى عليها الزمن، وعدم تدريب المعلمين، وتغيب الموظفين، وظاهرة انتشار واسعة من الدروس الخصوصية التي تأخذ بعيدا عن النظام العام.

وهي إصلاحات يمكن رصدها في النقاط الآتية:

1- إعادة تعيين المعلمين المتقاعدين ومن هجروا مهنتهم التعليمية انطلاقا من معتقدات سياسية أو لصعوبات اقتصادية، وتعرضهم عن ذلك بمنحهم مكافآت وأجوراً وحوافز مجزية.

2- إقامة ورش عمل للمعلمين لتحسين أداء المنظمين منهم حديثا أو العائدين إلى الحقل التعليمي.

3- إصلاح المدارس والأبنية التعليمية، وتزويدها بوسائل الإيضاح والمقاعد ولوحات الكتابة واللوازم الدراسية الضرورية الأخرى.

4- تزويد تلاميذ المدارس الابتدائية بالكتب الدراسية، والدفاتر والكراسات وأقلام الحبر والرصاص وأدوات الرسم.

5- إصلاح مجلس أولياء الأمور والمعلمين وتفعيل دوره.

6- إعادة قيد جميع الطلبة المتسربين من جميع المستويات التعليمية بأسرع وقت ممكن.

7- إصلاح الاتحادات الطلابية في مستويات المدراس الثانوية والجامعية، وإجراء انتخابات نزيهة لاختيار ممثلي الطلبة، باعتبارها خطوة ضرورية نحو مناخ شفاف جديد.

8- تطوير مفاهيم حول علاقة الطلبة بالمعلمين والمدرسين وكذلك عن علاقة المعلمين والمدرسين برؤساء الأقسام والمديرين.

9- وضع مناهج تعليمية مكثفة في فترة زمنية محددة للطلبة المتسربين.

10- ملء الوظائف الإدارية الشاغرة في المدارس الثانوية وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام فيها استنادا لمؤهلاتهم وخبراتهم.

11- بدء عمليات التعليم عن بعد والتعلم الافتراضي للإسراع بإعادة تأهيل أعضاء الهيأة التدريسية، من خلال الاستعانة بكل ما أنتج من تكنولوجيا العصر في مجال العلوم والاتصالات.

12- إيجاد الحوافز المادية وذلك بدافع مرتبات المعلمين والمدرسين.

13- الشروع في تأسيس نقابات أو تطوير النقابات القديمة لحماية مصالح المعلمين والمدرسين وعملية التعليم[37].

التربية في ظل الأزمة السياسية الجديد التي يعيشها البلد كانت هناك "الإدارة المركزية":

أولا - الصراع والأمن: التي عاشها البلد بعد التغيير وحدوث الاحتلال منذ عام 2003 وسقوط النظام السابق، وزعزعة الاستقرار في الحرب وازدياد وتيرة الصراع الطائفي أثّر ذلك كله على نظام التعليم. وتضررت بشدة المدارس حيث 2751 مدرسه تتطلب إعادة التأهيل و2400 مدرسة شهدت اعمال نهب وتخريب. واضطرت عدد من المدارس في المناطق الخطرة للإغلاق لفترات طويلة. كذلك استُهدف العاملين في مجال التعليم من خطف وقتل واغتيالات.كذلك ارتفع معدل التغيب من قبل المدرسين والطلاب، خاصة الفتيات ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني الخطر.

ثانيا - السكان المهجرين: منذ التفجير الذي حصل في سامراء في عام 2006، تم تهجير كل من المعلمين والطلاب مشردين 320000 طالب [200000 داخليا] 65 ~ • ٪ من المشردين هم من الذكور ~ •. 20000 معلم مشرد• أنماط الهجرة الداخلية تختلف، الأمر الذي يضع عبئاً على النظام، لأنه لا يمكن التعامل مع المطالب المتغيرة (حيث يتم استيعاب الطلاب في النظام، مع الرسوم التي تدفعها وزارة التعليم في العراق) وسورية (حيث يواصل الطلبة قدما في نظام التعليم العراقي والاختبارات)، ومصر.

ثالثا - منذ مايو 2003، قد شاركت الوكالات الدولية في دعم التعليم في العراق، ولكن البيانات المجزأة لم تسمح لهذه الأرقام أن تكون متكاملة في الميزانية الحكومية. الأمم المتحدة [~ الولايات المتحدة 80 مليون دولار]، والبنك الدولي ونقد صندوقين التي تذهب لمساعدة العراق على وجه التحديد. على الرغم من أن هذه البرامج هي بداية عظيمة، فإنها لا تصل إلى مستوى الذي تقدره الأمم المتحدة أكتوبر 2003 / البنك الدولي دراسة تقييم الاحتياجات، 4.8 مليار دولار.

[37] نجاح كاظم، التعليم والبحث العلمي ص63-64. ونظر:

Education Group-ING one day workshop, An English Study for the Future of Education in Iraq, London 30-3-2003.

رابعا ـ المشاريع الحالية الممولة من الصندوق الاستئماني للعراق. وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. توفير الكتب المدرسية مشروع الطوارئ: [40 مليون دولار أمريكي]. منذ مايو 2004، ويهدف المشروع إلى التمويل وتوزيع 69 مليون كتاب مدرسي لـ 6 ملايين طالب وطالبة موزعة على كافة المحافظات لعام 05/2004.

2. بناء المدارس في حالات الطوارئ مشروع إعادة تأهيل: [60 مليون دولار أمريكي]. منذ أكتوبر 2004، وتهدف المشروع إلى بناء المباني المدرسية وإعادة تأهيل 133 55 مدرسة. إعادة تأهيل 133 مدرسة كاملة، بمتوسط تكلفة من 181 دولار أمريكي لكل طالب، وحيث يستفيد 45000 تلميذ في حين إيجاد 3000 وظيفة مستجده في البناء.

3. بناء المدارس في حالات الطوارئ على المشروع التكميلي لإعادة تأهيل المنح للمدارس الهور: [6 ملايين دولار أمريكي]. منذ أكتوبر 2006، ومنح تمويل إضافي لبناء المدارس في حالات الطوارئ ومشروع إعادة تأهيل لبناء 33 مدرسة جديدة في مناطق الأهوار في العراق. هذا من شأنه أن يذهب بالمنافع بين لـ 6000 و8000 طفل في تلك المنطقة، وخلق فرص العمل على المدى القريب في قطاع البناء. ويشارك أصحاب المصلحة المحليين (أي المنظمات غير الحكومية).

4. المشروع التعليمي الطارئ الثالث [100 مليون دولار أمريكي]: وتعدّ هذه الأموال من وكالة التنمية الدولية [المؤسسة]، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي. هذا المشروع هو في التقدم (تحديث يوليو 2008)، ويهدف إلى تطوير البناء المدرسي الوطني وبرنامج الصيانة، وكذلك أنشطة بناء القدرات

5. والتعلم عن بعد عبر القنوات الفضائية المشروع جار مع وكالات الأمم المتحدة لإنتاج برامج للمشردين، ومجموع US5 مليون دولار [ليست جزءا من الصندوق الاستئماني للعراق][38].

[38] الموسوعه الحرة.

مسرد المراجع:

- البهي، د. محمد، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، القاهرة، د.ت.
- ليفين، ز.ك / الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان، سوريا، مصر، ترجمة عن الروسية / بشير السباعي، بيروت، 1978
- العدوى، إبراهيم احمد / رشيد رضا الإمام المجاهد، القاهرة، د.ت.
- بدوي، د. عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1984
- علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة وآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2000
- كاظم نجاح، التعليم والبحث العلمي حاجات العراق الجديد، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء.
- بدر الدين مصطفى، فلسفة ما بعد الحداثة، دار المسيرة، ط1، عمان، 2011
- حرب علي، العالم ومأزقه منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2002
- الزواوي بغوره، مابعد الحداثة والتنوير، دار الطليعة، ط 1، بيروت، 2009
- عالم يصاغ من جديد، من الكبيوتر والاتصال والالكترونيات، دار الصياد انترناشيونال، بيروت، المجلد 18، ع 12
- نحو مجتمع معرفة الاصدار الاول ، مجتمع المعرفة ودوره في التنمية، جامعة عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات والبحث العلمي، جده، 1425هـ.
- تركماني عبدالله، مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي (1)، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن-العدد: 2552 - 2009 / 2 / 9
- إسماعيل عفاف عبد الله أحمد، التعلم الالكتروني في مجتمع المعرفة من منظور إسلاميّ، مقدم للمؤتمر الدولي الثالث (دور التعلم الالكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة)، الذي سيعقد بالبحرين في الفترة من 6 إلى 8 إبريل 2010
- "من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة"، التقرير العالمي لليونسكو، 2005، فرنسا.
- Brtz, j.; Lor, p; Coetzee, I. & Bester, A. (2006) Africa as a knowledge society: a reality check. The International Information Library Review: 38.
- الحسيني، سليمان بن سالم (1430هـ) "الثوابت و المتغيرات في مجتمع المعرفة"، ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، عمان 4-5 ربيع الأول.
- Slaus, I, (2007) Building a knowledge – based society : the case of South East Europe. Futures: 39, pp 986-996
- الجنابي ميثم، فلسفة الزمن والتاريخ في ثورة "الربيع العربي"، م الكوفة، النجف، السنة الثانية العدد الثاني، ربيع 2013
- الجابري، محمد عابد: في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005
- بلقزيز عبد الإله، نهاية الداعية، الممكن والممتنع في أدوار المثقفين، المركز الثقافي العربي، المغرب.
- تقرير اليونسكو: من مجتمع المعلومات الى مجتمعات المعرفة، مطبوعات اليونسكو، باريس، 2005
- الفارابي أبو نصر، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق بيروت، الطبعة الثانية، 1986
- الجزائري زهير، المستبد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2006
- Education Group-ING one day workshop, An English Study for the Future of Education in Iraq, London 30-3-2003

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com